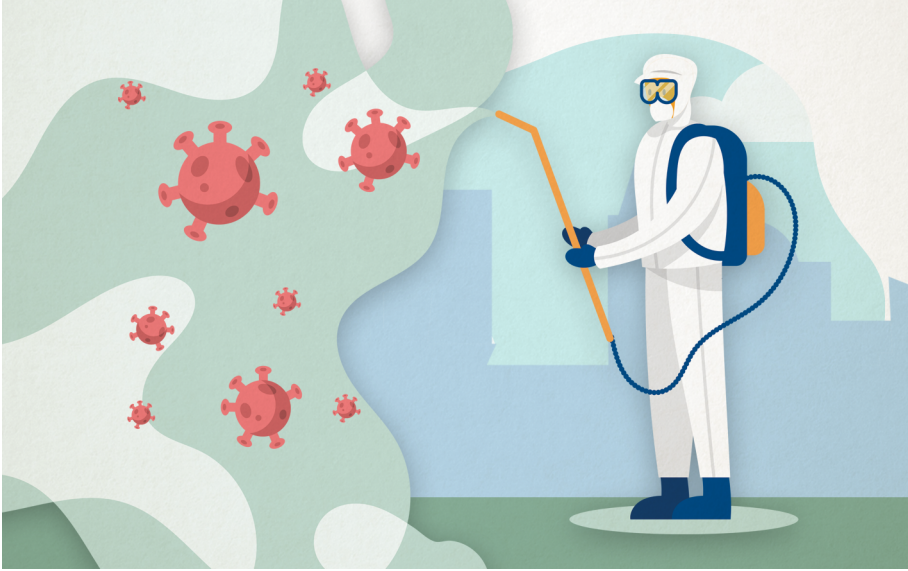


# التوقي من الجوائح الكبرى

(44)



إن انتشار الجوائح يترتب عنه جملة من العوائق على المجتمع بأكمله، لذلك يجب إحكام التخطيط من قبل جميع الإدارات والمؤسسات العامة والخاصة للتوقي منها والحد من انتشارها

## الإطار القانوني:

- القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 09 ماي 2018 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية،
- القانون عدد 71 لسنة 1992 المؤرخ في 27 جويلية 1992 المتعلق بالأمراض السارية والنصوص التي تتمته ونقحته،
- القانون عدد 117 لسنة 1992 المؤرخ في 07 ديسمبر 1992 المتعلق بحماية المستهلك وخاصة الفصل 12 منه،
- القانون عدد 75 لسنة 2004 المؤرخ في 02 أوت 2004 والمتعلق بحذف رخص ومراجعة موجبات إدارية تخص بعض الأنشطة التجارية والسياحية،
- القانون عدد 30 لسنة 2016 المؤرخ في 05 أبريل 2016 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 59 لسنة 2006 المؤرخ في 14 أوت 2006 والمتعلق بمخالفة تراتيب حفظ الصحة بالمناطق الراجعة للجماعات المحلية،
- الأمر عدد 152 لسنة 2020 المؤرخ في 13 مارس 2020 المتعلق باعتبار الإصابة بفيروس كورونا الجديد «كوفيد-19» من صف الأمراض السارية المدرجة بالمرفق الملحق بالقانون عدد 71 لسنة 1992 المؤرخ في 27 جويلية 1992 المتعلق بالأمراض السارية،
- الأمر عدد 156 لسنة 2020 المؤرخ في 22 مارس 2020 المتعلق بضبط الحاجيات الأساسية

ومقتضيات ضمان استمرار سير المرافق الحيوية في إطار تطبيق إجراءات الحظر الصحي الشامل،  
**– قرار وزير الصحة المؤرخ في 19 أوت 2020** المتعلق بإتمام القرار المؤرخ في 01 ديسمبر 2015 المتعلق بضبط قائمة الأمراض السارية التي يجب التصريح بها،  
**– قرار وزير الصحة المؤرخ في 21 أوت 2020** المتعلق بالإلزامية ارتداء الكمامات الواقية بالفضاءات والأماكن العمومية.

## 1. تعريف الجائحة:

تاريخيا اقترن الوباء بالفناء فقد عرفت الإنسانية موجات عديدة لأوبئة فتاكة قضت على شعوب وأنهت دولا، وتعتبر «جائحة كبرى» أي مرضا أو وباء جرثوميا، بكتيريا، حشريًا أو فطريا، من خصائصه: الانتشار عبر العدوى المباشرة أو غير المباشرة على مستوى الفرد والعائلة والمجتمع، سرعة الانتشار عبر الحدود التي تكسبه مدى وبائيا وجائحيا عالميا.

ومنذ بدء انتشار الجوائح أصبح من الضروري وضع خطة إستراتيجية لمتابعة التدابير والإجراءات الوقائية لمواجهة انتشار هذه الأخيرة تضم كافة الإدارات والوزارات المعنية بتنفيذ خطة متكاملة صحية واجتماعية وأمنية واقتصادية وبيئية.

ونظرا إلى أن انتشار أي وباء مهما كانت خطورته يترتب عنه عواقب على المجتمع بأكمله، وجب إحكام التخطيط للحد من انتشاره. على أن يشمل هذا التخطيط تدخل جميع الإدارات والمؤسسات العامة والخاصة التي لا تقتصر على وضع التدابير والإجراءات على الصعيد الصحي، بل تشمل أيضا الأمن الاجتماعي والغذائي والتعبئة الاجتماعية على كافة المستويات سيما على الصعيد المحلي.

ومن هنا يأتي دور البلدية ليشمل تدخلها:

– مواجهة الوباء والحد من انتشاره،

– معالجة تأثيرات الوباء على المواطنين من الناحية الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

لذا فإن دور البلديات يعد أساسيا في تحقيق أهداف الخطط الوطنية والإستراتيجية المعدّة من طرف وزارة الصحة للحد من انتشار الوباء.

## 2. دور البلديات:

أسندت مجلة الجماعات المحلية في الفصل 240 للمجالس البلدية مسؤولية «ضمان الوقاية الصحية والنظافة وحماية البيئة واتخاذ الترتيبات العامة في شأنها» ونص دستور 2014 في الفصل 38 على أن «تضمن الدولة الوقاية والرعاية الصحية لكل مواطن، وتوفر الإمكانات الضرورية لضمان السلامة وجودة الخدمات الصحية...» ونص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في المادة 12 أن من ضمن حقوق الإنسان التمتع بـ «... الوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها...» وتهيئة ظروف من شأنها تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع في حالة المرض» وهو ما يؤكد المسؤولية المشتركة بين السلطات المحلية والسلطة المركزية والمنتظم الدولي في مجال ضمان الوقاية من الإصابة بالأوبئة.

إن رئيس المجلس البلدي، كما نصت عليه مجلة الجماعات المحلية، يسهر على الصحة والراحة والسكينة العامة للمواطنين بالمنطقة البلدية. وبذلك تسهر البلديات على تنظيم وتأطير العمل المحلي لمواجهة الجوائح ومعالجة تداعياتها على المجتمع من الناحية الاجتماعية والصحية والاقتصادية والحد من انتشار العدوى وتأمين استمرار الخدمات لمساعدة المواطنين.

وللقيام بهذه الأعمال يتم وضع خطة عمل توحيد كافة الجهود المبذولة لمواجهة الجائحة بحيث تستجيب لمتطلبات الأزمة،

وتتضمن الخطة محاور أساسية:

– التنسيق على الصعيد الوطني،

– التواصل والتعبئة،

– التدابير الصحية،

– المراقبة،

– التجهيزات اللوجستية،

– استمرارية الخدمات.

وتسعى البلديات إلى تجنب إصابة أكبر عدد ممكن من المواطنين مع توفير الأمان الاجتماعي والأمن الغذائي من أجل تفعيل التعبئة الاجتماعية على المستوى الوطني والمحلي وذلك بـ :

– التنسيق الوطني والعمل على تطبيق الخطة الإستراتيجية لوزارة الصحة العامة.

– إعداد مخططات محلية خاصة بالبلدية لمجابهة الكوارث بالتنسيق مع المخططات الجهوية والوطنية طبقا لمقتضيات الأمر عدد 942 لسنة 1993 والمؤرخ في 26 أفريل 1993 والمتعلق بضبط طرق إعداد وتطبيق المخطط الوطني والمخططات الجهوية لتفادي الكوارث ومجابهة وتنظيم النجدة.

– التواصل والتعبئة الاجتماعية كإعداد فريق متعدد الاختصاصات من المتطوعين وتدريبهم بهدف المساهمة في تطبيق الخطة لمواجهة الجائحة.

– تشكيل وحدة عمل مصغرة على مستوى كل بلدية مؤلفة من ممثلين عن المجلس البلدي والإدارة البلدية والمجتمع المدني.

– وضع خطة انصالية بشأن الجائحة ومخاطر الأوبئة وتعميم الإرشادات والتوجيهات الصادرة عن الجهات الرسمية.

– استصدار القرارات والعمل على نشر البلاغات التنظيمية وذلك لتطبيق تدابير الصحة العامة.

– رصد ميزات خاصة لمقاومة الجوائح لتطوير قدرات البلديات على إعداد وتنفيذ ومتابعة سير العمل.

– وضع خطة عمل مفصلة للتنسيق وتسهيل العمل بين الفرق المشتركة والتي تضم الصحة العمومية، الصحة البلدية، الحماية المدنية، الهياكل الجانبية، السلط الجهوية، المجتمع المدني.

– تأليف لجان محلية تعمل على إعداد ومتابعة وتقييم خطة العمل بصفة دورية.

### 3. الأعمال والخدمات التي قدمتها البلديات في مواجهة فيروس كورونا المستجد:

– تنظيم حملات توعوية وفقا لتوصيات منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة.

– توفير خط أخضر لتوعية المواطنين وتوجيههم.

– إعداد ملصقات ومطويات ولافتات تحذيرية لتوعية المواطنين.

– تعقيم المباني الإدارية ودور العبادة والأماكن العامة والأسواق البلدية.

– تدريب فريق خاص لدفن موتى الجوائح ووضع آليات للتعامل مع الجثث مع تجهيز أماكن للدفن.

– مراقبة المحلات التجارية ومدى التزامها بالإجراءات الوطنية للوقاية من الجوائح.

– مراقبة المجتمع ومدى التزامه بتنفيذ البرتوكول الصحي.

– القيام بتدخلات ذات صبغة اجتماعية بالتنسيق مع المجتمع المدني.

### 4. الهياكل المتداخلة:

– وزارة الصحة،

– وزارة الشؤون المحلية،

– وزارة الشؤون الاجتماعية،

– وزارة النقل،

– وزارة الشباب والرياضة،

– وزارة المرأة والأسرة والطفولة،

– وزارة الفلاحة،

– السلط الجهوية،

– الجماعات المحلية،

– المنظمات والجمعيات.

وبعنى لإدارة المكلفة بالنظافة والصحة بالجماعة المحلية بمتابعة هذه الترتيبات وتقديم الخدمات المتعلقة بمكافحة الجوائح الكبرى، وذلك بالشراكة مع اللجان البلدية بشرط احترام الشروط الصحية.